

عِمامُ المِواطنِ



□ معين رباني

على أن ثمة فوارقَ أساسيةً بين الأمس واليوم. ففي أزمنةٍ خلت، كان من ينظّم الناسَ ويعبئهم قيادةً واضحةً المعالم سعت إلى السيطرة على الدولة، أو ناضلتُ بشكلٍ مستقلٍّ للخلاص من مظالمٍ معينةٍ (محليةٍ في الغالب). والواقع أن الجماهير هي التي رفعت قادةً ما إلى سدةِ السلطة، وغالبًا ما فعلت ذلك طوعًا لأنها اعتبرتُهم (وبحسبٍ أحيانًا) قادرين على مواجهة التحديات الوجودية، كالاستعمار أو النظام الإقطاعي ولكن ما إن حققوا هذا الهدفَ حتى استُبعد «المواطنون» من أية مشاركةٍ حقيقيةٍ في الحياة العامة، وباتوا لا يُستحضرون إلا بشكلٍ غيرٍ دوريٍّ من أجل تعزيز «شرعية» الزعماء في أزمنةِ المحن أو لدعم أحد هؤلاء في سياق صراعه مع الآخرين.

ومع رسوخ أقدام الدولة القُطرية العربية أثناء سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته، تمَّ تحييد الجماهير بانتهاج أسلوب العُصا والجزرة (الكهرباء، مثلاً، استُخدمتُ عصاً وجزرةً معًا). ونظرًا إلى أن معظم الأنظمة العربية تمتلك قاعدةً تأييدٍ شعبيةً أخذت في الانحسار، فإن بقاءها على قيد الحياة اعتمد على استبعاد الغالبية الشعبية العظمى من الحياة السياسية والمدنية. أمّا بالنسبة إلى الحزب السياسي، والمؤسسة العسكرية، والدوائر الرسمية - وجميعها لعب في السابق (بصرف النظر عن عدم كفاءته) دورًا في الاندماج الوطني والتطور الشخصي - فقد استبدلتُ بأجهزة المخابرات وقوات الأمن «الخاصة»، كمؤسسات لها الأولوية، وأُكلت إليها مهمةٌ تخدير الشعوب، كما عززت الانقسامات الداخلية واللوات الفئوية وشجعتها. وكانت الحصيلة دولاً اعتبرت كلَّ عملٍ من أعمال المواطنة تهديدًا ينبغي تدميره وبالنظر إلى أن الحكام المستبدين اعتمدوا تكريس فكرة التعامل مع الدولة على اعتبارها ملكًا خاصًا لاستهلاكهم الشخصي هم وبلانتهم، فإن أطروحة «التهديد» صحيحة تمامًا!

هناك وجهة نظر يُمكن إثباتها، وهي أن نجاح هذه الظاهرة هو الذي أدّى إلى نهايتها. فلقد رأينا مرةً بعد مرة، منذ استشهاد محمد بوعزيزي، أن الطغاة قد غرقوا في مُتعهم وراحتهم إلى درجة باتوا معها عاجزين عن إدراك الأخطار المحدقة بهم وتطبيق أبسط الإصلاحات الاستباقية لإنقاذ أنفسهم ومرةً بعد مرة، تصدّوا بقسوةٍ واحتقارٍ للمطالب المتواضعة نسبيًا التي كان يمكن الاستجابة لها بسهولةٍ من دون أن يؤثر ذلك في بنية أنظمتهم. وأدّى ذلك التصدّي إلى هباتٍ شعبيةٍ تطالب بإسقاط الأنظمة. وواحدًا تلو الآخر، أنتج الحكام العرب وقواتهم الأمنية دينامياتٍ تمحو بسرعةٍ أي قواسم مشتركةٍ أو إمكانيةً للالتقاء، مؤدبةً بذلك إلى نتيجتين محتملتين: إما النصر وإما الدمار. فهذه الأنظمة لم تكفِ بأن تسحق، وماتزال، المعارضة المنظمة، بالقتل والسجن والنفي، بل فعلت الأمر نفسه مع النشطاء الذين يتمتعون بمكانة وطنية. وكانت الأنظمة من «الكفاءة» في ذلك السحق بحيث لم تترك أمامها مُحاورين ذوي مصداقيةٍ للتواصل مع الملايين من المواطنين العاديين المحتشدين كلَّ أسبوعٍ في الميادين والساحات يطالبونها بالتناحي.

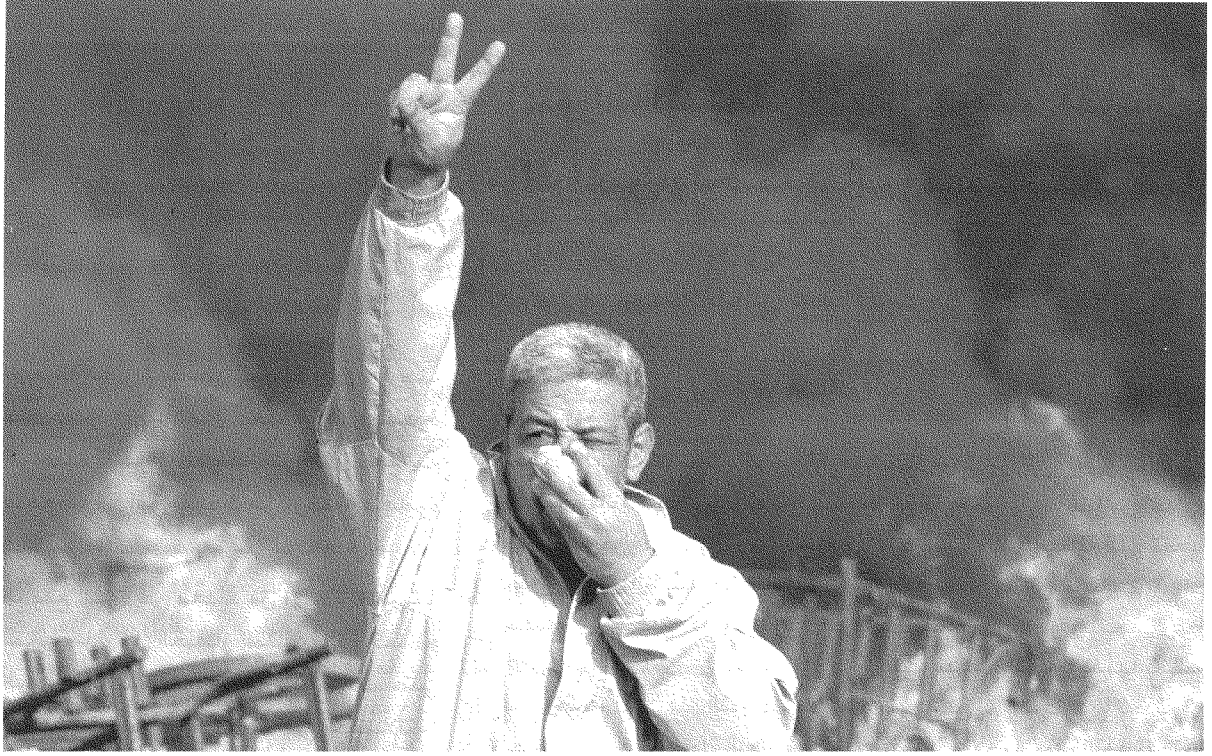
حصيلة ذلك كلّه صراعٌ على طبيعة الدولة القُطرية العربية وغايتها: هل ستبقى الدولة آليةً لفرض الخنوع على رعاياها من طرف حكام فاسدين يخدمون مصالحَ واشنطن وصندوق النقد الدولي فقط، أم تتحوّل إلى مؤسساتٍ يختار المواطنون

أثناء ربيع ما يسمّى «ربيع العرب» تراجعت النشوة التي سبق أن وسمتُ شتاءَ العام ٢٠١٠/٢٠١١، لتفسح المجال، بشكلٍ متزايدٍ، لمواقفٍ متجهمةٍ تجاه فصل الشتاء. فبالنسبة إلى من كان يتوقّع تطوّرًا تصاعديًا نحو الحرية، بحيث يتساقط المستبدون المخالون وتتساقط الأنظمة المتحجرة بسهولةٍ وسرعةٍ متزايدتين، فإن ردة فعله ستكون الكآبة التي تتلاءم وحجم الشراسة المتصاعدة التي استخدمتها النخب الحاكمة للبقاء في السلطة. غير أنه ليس ثمة وجودٌ للتطوّر التصاعدي في حياة الشعوب، ولا في الحياة نفسها. فلا انتصارات بلا هزائم، والأمل يكدره اليأس دومًا، والمستقبل يهدده (بشكلٍ ثابتٍ) ثقلُ الحاضر والماضي معًا على أن هذا لا يعني أن الانتفاضات العربية القادمة ستنتصر بالضرورة، بل يشير فقط إلى أنه سيكون من السذاجة بمكانٍ أن نتوقّع إسقاط طاغيةٍ عربيٍّ مرةً كلَّ شهرٍ.

لكن أياً تكن الحصيلة النهائية للثورة العربية الحالية، فإنها بالتأكيد قد غيرت وجه المنطقة. فحتى لو أمضى بن علي أيامه الباقية في جده يلعب الورق منفردًا، وحتى لو كان مبارك آخر الزعماء السالكين دربٍ مبارك، فإن التاريخ العربي سوف يسجّل العام ٢٠١١ بوصفه «عامُ المواطن»: فهو العامُ الذي أُطلق فيه العرب، من مراكز إلى مسقط، عمليةً تحويل الدولة العربية من إقطاعيةٍ خاصةٍ إلى ملكيةٍ عامة، فغيروا بذلك منزلتهم من محكومين إلى مشاركين في الحكم.

إن الجرم بأن العرب قد شرعوا أخيرًا في المطالبة بملكية الدولة أمرٌ يختلف تمامًا عن الأطروحة السخيفة الزاعمة أن العرب اليوم يخطون إرثًا تاريخيًا - ثقافيًا أنتج خنوعًا جينيًا وراثيًا فالنصف الأخير من القرن العشرين مليء، في حد ذاته، بالنماذج التي كان فيها العرب، فرديًا أو جماعيًا، فاعلين في التغيير التحولي. ويمكن النظر إلى كفاح الجزائريين من أجل الاستقلال، وإلى الانتفاضة الفلسطينية

١٩٨٧ - ١٩٩٣، كمثالين على ذلك.



الحكام يتمتعون بقدرة هائلة على التدمير والخراب ولاسيما حين يدركون أن الستارة قد بدأت فعلاً في النزول

هو أن التغيير حصل فعلاً في القاهرة، قلب العالم العربي. السبب الثاني هو أن الغرب أثبت عجزه عن منع مسار التغيير في مصر أو تونس. لكن السبب الثالث، وربما الأهم، هو أن شعوب المنطقة رأَت بأم أعينها أن تغيير الأنظمة أمر ممكن، وأن القوة المنبعتة من فوهات البنادق ليست بلا حدود.

على امتداد المنطقة العربية يبدو الحكام مصممين على دفع رعاياهم إلى حافة الهاوية التي تتجاوز نقطة اللاعودة، باتجاه النضال من أجل المواطنة. ففي مصر مثلاً كانت انتخابات ٢٠١٠ النيابية من التزوير الصارخ والفاضح بحيث بدت تبريرات النظام المفبركة عصية على التصديق. الأحرى أن مبارك بدا عازماً على أن يبين لمصر أن بمقدوره أن يُخرج مسرحية كاذبة كاملة، بل أن يدوس بقدميه البلاد بأكملها على مرأى الجميع وأن يحتفظ - في الوقت نفسه - بدعم أوروبا والولايات المتحدة التام ما دام وفيّاً لهما وإسرائيل ولقد كان على حق، وفهم الشعب المصري جيداً أن هذه التجربة «الانتخابية» كانت لعبة رئاسية كسبها جمال مبارك إن الجانب الإيجابي في المعادلة يتمثل في أن هؤلاء الحكام يبدون عاجزين عن التعلم من أخطاء بعضهم بعضاً، كما أنهم غير قادرين على منع أنفسهم من صب الزيت على النار كلما خدمت. أما الجانب المثير للقلق فهو أنهم يتمتعون بقدرة هائلة على التدمير والخراب، ولاسيما حين يدركون أن الستارة قد بدأت فعلاً في النزول. قد تكون الستارة قد توقفت عن الهبوط مرة كل شهر، ولكن سيكون من الصعب أن نتخيل أن العديد من الباقين على خشبة المسرح سيحتفظون بأدوارهم في السيناريو الجديد الذي يخطه المواطن العربي اليوم.

فلسطين

معين ربّاني

كاتب فلسطيني.

خلالها قادتهم ويضعونهم موضع المحاسبة والمساءلة؟ أستبقى الدولة والمواطن خاضعين لقوات أمن خارجة عن القانون وتتمتع بحصانة شاملة لتفعل ما تريد، أم يخضع الجهاز الأمني للدولة ولقوانينها؟ أستبقى القوة متركة في السلطة التنفيذية - مع الإبقاء على السلطتين القضائية والتشريعية «واجهتين» فقط - أم يفقد عبد الرحمن سوار الذهب «امتياز» في وصفه الرئيس العربي الأوحد الذي تقاعد طوعاً؟

هذه المسائل لا تحلها الانتخابات وحدها. بل الحق أن الانتخابات - وإن حرة ونزيهة - قد تلمس المسألة الوجودية الأهم، ألا وهي تأسيس دول تركز على مبدأ سيادة القانون، المحصن بدساتير قابلة للتطبيق وتحد من دور المؤسسة الأمنية بدلاً من أن تمحو مشاركة المواطنين في الحياة العامة

إن أياً من هذه المسائل لن يُحل بسرعة أو سهولة. وكما شهدنا في مصر وتونس، فإن النظام القديم سيحارب بأنبابه وأظافره للاحتفاظ بقوته، ولن يستسلم إلا تحت ضغط هائل.

لكن، على الرغم من أن مآل الأمور يبقى غامضاً، ومع تصاعد الجهود الدولية والإقليمية لمنع المزيد من التغيير في الأوضاع العربية، فإن هناك أرضية كبيرة للتفاوض. السبب الأول لهذا التفاؤل